

المقدمة

مما لا شك فيه أن عمليات غسل الأموال (Money Laundering) تعد من أخطر الظواهر الاقتصادية التي انتشرت بشكل واسع في العقد الأخير من القرن الماضي، والنصف الأول من العقد الأول من القرن الحالى، وأخذت تحتل حيزا واسعا فى وسائل الإعلام فى الآونة الأخيرة، هذا من جانب، ومن جانب آخر يعد تعبير «غسل الأموال» واحدا من التعبيرات الاقتصادية الحديثة التى جرى تداولها مؤخرا فى كافة المحافل الدولية والداخلية المعنية بالجرائم الاقتصادية، وقد أدى نمو هذه الظاهرة الإجرامية إلى ظهور طائفة جديدة من المجرمين منفصلين عن الطائفة التى قامت بالجرائم الأولية التى أنتجت الأموال غير النظيفة، وهذه الطائفة الجديدة تضم مجموعة من ذوى الخبرات التى تقدم خدمات لمرتكبي الجرائم المنظمة، وهى تضم المحامين والمصرفيين والمحاسبين ورجال الأعمال^(١).

ونظرا لخطورة عمليات غسل الأموال وجد المشرع فى كثير من دول العالم أنه من الضروري إصدار قانون بشأن مكافحة غسل الأموال، ولاسيما بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن مكافحة الإرهاب وتجميد أموال المنظمات الإرهابية^(٢)، فعلى سبيل المثال أصدر المشرع المصرى القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م بشأن مكافحة غسل الأموال^(٣).

وفى الحقيقة فإن مصر تعد من الدول التى تأخرت نسبيا فى إصدار هذا القانون؛ فقد سبقها العديد من الدول الأوروبية والعربية فى هذا المجال، فبالنسبة للدول الأوروبية: أصدرت فرنسا القانون رقم ٢٦ - ٣٩٢ لسنة ١٩٩٦م لمكافحة غسل الأموال والإتجار فى المخدرات، والتعاون الدولى فى مجال ضبط ومصادرة متحصلات الجريمة، وكذلك أصدرت ألمانيا فى ١٦ - ١ - ١٩٩٨م مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال وأقره «البوندستاغ»، ودخل حيز النفاذ فى شهر مايو من سنة إصداره، وفى سويسرا صدر فى ٢٣ - ٣ - ١٩٩٠م قانون لمكافحة غسل الأموال على أن يعمل به فى ١ - ٨ - ١٩٩٠م، ثم صدر بعد ذلك

(١) د. جلال وفاء محمددين «دور البنوك فى مكافحة غسل الأموال»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص ٥١.

(٢) راجع فى ضرورات القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م د. شريف سيد كامل، «مكافحة جرائم غسل الأموال»، دار

النهضة العربية، ٢٠٠٢م، ط ١، ص ٨ - ٥٢.

(٣) الجريدة الرسمية، ع ٢٠ (مكرر) فى ٢٢ مايو سنة ٢٠٠٢م.

قانون عام ١٩٩٨م يكمل هذا القانون، ويتضمن العديد من القيود والاشتراطات على نشاط الجهاز المصرفي^(١).

وبالنسبة للدول العربية التي سارعت إلى إصدار قانون لمكافحة غسل الأموال، فنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر^(٢):

عمان: أصدرت سلطنة عمان «مرسوم سلطان سامي» رقم ٣٤ / ٢٠٠٢م بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٠٢م.

الكويت: أصدرت الكويت قانونا لمكافحة عمليات غسل الأموال وهو القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٢م وذلك في ٠١ - ٣ - ٢٠٠٢م.

البحرين: أصدرت مملكة البحرين المرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠١م بشأن حظر غسل الأموال.

الإمارات: أصدرت الإمارات القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢م بتاريخ ٢٢ - ١ - ٢٠٠١م بشأن حظر غسل الأموال.

ولم يتوقف الأمر عند حد إصدار القوانين الوطنية بشأن مكافحة غسل الأموال، ولكن يوجد أيضا العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية لمكافحة غسل الأموال.

وموضوع دراستنا هنا «غسل الأموال»، ولتوضيح هذا الموضوع رأينا أن نقسم الدراسة على النحو التالي:

- الفصل الأول: ظاهرة غسل الأموال.
- الفصل الثاني: التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال.
- الفصل الثالث: نماذج تطبيقية لغسل الأموال.
- الخاتمة.
- الملاحق.

(١) محمد أمين الرومي «غسل الأموال في التشريع المصري والعربي»، ٢٠٠٦م، ط١، ص٨.

(٢) محمد أمين الرومي، المرجع السابق، ص٩ - ١٠.